

التنظيمات السياسية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية للثورة المصرية ١٩٥٢-١٩٧٠

أ.م.د. سعد كاظم حسن

أ.د. جعفر عباس حويدري

كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة بابل

كلية التربية - ابن رشد جامعة بغداد

المقدمة

بعد وفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠ وهو مؤسس تنظيم الضباط الأحرار , واضع الأهداف الستة للتنظيم , أخذت الصحف والمجلات العربية , وبخاصة الكويتية واللبنانية والمصرية , بدراسة وتقويم مسيرة الثورة وما تحققت من اهدافها , وذلك باجراء المقابلات مع من اسهم في تنظيم الضباط الاحرار وفي الحياة السياسية في تلك المدة , كما نشرت بعض الوثائق البريطانية التي كشفت عن بعض الاسرار المهمة , ولم يتسن لنا بحث أن يجري تقويمياً لما نشر . ولهذا حاولنا الاستعانة بهذه المصادر التي تعد أساسية لدراسة مرحلة عبد الناصر , كما استعنا بالدراسات التي نشرت عن الثورة المصرية لتقديم صورة أقرب الى الحقيقة لما جرى في مصر خلال تلك المدة .

تنظيم الضباط الأحرار

أولاً : الخلفية الفكرية والاجتماعية والاهداف

بعد أن اضطرت الحكومة البريطانية الى إلغاء حمايتها على مصر بأصدار تصريح ٢٨ شباط ١٩٢٢ , قامت بإصدار دستور لمصر عام ١٩٢٣ وضع أسس النظام السياسي الملكي , وكان من ضمن هذه الأسس أن يكون لمصر جيش وطني يدافع عنها , ولكي تضمن بريطانيا سيطرتها على هذا الجيش وضعت بعض الضوابط والقيود تمثلت في :-

- احتكار أعداده وتدريب ضباطه وتزويده بالسلاح .

- اقتصار دخول الكلية الحربية على أبناء الأسر الارستقراطية و الأثرياء وكبار الملاك (١)

وبعد توقيع معاهدة عام ١٩٣٦ البريطانية- المصرية التي أصبحت مصر بموجبها دولة مستقلة لها مقعدها في عصبة الأمم بدأت تسعى لتوسيع جيشها , وقد وافقت بريطانيا على هذه السياسة عندما أدركت احتمال وقوع الحرب أملاً في الاستعانة بالجيش المصري لمساعدتها , وكان طبيعياً إن تتاح فرصة واسعة لعدد كبير من الطلبة في الالتحاق بالكلية العسكرية , كانت تلك الفرصة هي الاولى لانباء الطبقة الوسطى وماتحتها للالتحاق بالكلية الحربية . وهكذا اصبح لانباء الطبقات الشعبية دوراً في الجيش المصري , وكان هؤلاء دخلوا الكلية الحربية في ذلك العام أساس المجموعة التي عرفت بعد ذلك بأسم "الضباط الأحرار" دفع تطور الاحداث السياسية في مصر الى زيادة الوعي السياسي وتغلغل بين ضباط الجيش المصري وقد تركت حادثة (٤ فبراير ١٩٤٢) (٢) أثراً بعيداً , وكان من اهم نتائجها تدهور قيادة الوفد للحركة الوطنية وأدراك عدد من الضباط بان زعامته لم تعد جديرة بالثقة بعد أن عادت الى الحكم بواسطة الدبابات البريطانية . ويعلق جمال عبد الناصر على هذا الحدث ويقول : "أما الجيش فقد كان لهذا الحادث تأثير جديد على الروح والإحساس فبعد ان كنت ترى الضباط لا يتكلمون إلا على الفساد واللهو , أصبحوا يتكلمون عن التضحية والاستعداد لبذل النفوس في سبيل الكرامة " (٣) . وكان هذا الوعي الجديد بالإضافة الى العدوان المتصاعد للبريطانيين دفعا للعديد من الضباط الى التوجه للعمل السياسي المناهض لنظام الحكم وهم يدركون "ان ظهور قيادة للثورة المصرية بين صفوف القوات المسلحة هو امر محتوم مستمد من واقع مصر ومن ظروفها" (٤) , وكان بعضها يقوم أساساً على العلاقات الشخصية وحدها بدون رابطة سياسية أو اجتماعية , ولذلك لم تترك أثراً في الحركة النضالية بين العسكريين , أما المنظمات التي كان لها أثراً بعد ذلك فقد تشكلت خلال الحرب العالمية الثانية عدة منظمات سياسية سرية بين العسكريين , كان أهمها مجموعة عزيز علي المصري المشهور بوطنيته وشجاعته وعدايته للإنكليز , فتجمع حوله عدد من صغار الضباط , ولكن اعتقال المصري بعد محاولته الالتحاق بانتفاضة العراق عام ١٩٤١ أدى الى تصفية هذه المجموعة وتفرق أفرادها ولكن بعضهم قد تطور بفعل الزمن , ونمو الوعي السياسي , فكان لهم دور في حركة الضباط الأحرار , فأصبح أربعة من بين أعضاء هذه المجموعة من أعضاء الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار وهم : أنور السادات , عبد اللطيف البغدادي , حسن إبراهيم , عبد المنعم رؤوف (٥) , ويرى د. محمد متولى أن فكرة تكوين الضباط الأحرار بدأت بعد حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢ , ذلك الحدث الذي هز كرامة مصر , وأحسن الجيش بالمهانة لموقف بريطانيا من الملك فاروق الذي كان حتى ذلك التاريخ شخصية محبوبة ولم يكن قد انزلق نحو الانحراف (٦) . كان لحرب فلسطين ١٩٤٨ تأثيرها المباشر في زيادة النغمة على الأنظمة العربية , وبالذات النظام الملكي في مصر , حيث زادت الحرب وملايساتها من أيمان الضباط بحتمية التغيير , وبخاصة بعد الأمتزاج مع المقاتلين من أبناء الامة العربية على ارض فلسطين العربية , وقد وضعت الفكرة العربية بصمات واضحة أضفرت جنوراً جديدة على معتقدات الضباط الأحرار , فضلاً عن ما خلفته الهزيمة من آثار نفسية بين صفوف الضباط المصريين الذين أزداد شعورهم العام بأن محنة الجيش هي جزء من محنة الشعب كله أتجاه النظام القائم لأن العدو الحقيقي ليس في قوة الصهاينة العسكرية على أرض فلسطين بقدر ما هي في قوة الرجعية الداخلية في القاهرة (٧)

وهكذا كانت هزيمة الجيش في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ هي حلقة الوصل بين الحركة السياسية للشعب والحركة السياسية للجيش , فقد أدت مرارة الهزيمة والخيانة دوراً خطيراً في أدراك الضباط الشباب للمهمة الملغاة على عاتقهم في الأطاحة بالنظام الفاسد .

بدأ النشاط السياسي في الجيش يأخذ ابعاداً جديدة بعد عودة الجيش المصري , فقد شكل تنظيم الضباط الأحرار عام ١٩٤٩ , رغم ان جمال عبد الناصر يعطي أنطباعاً بوجود هذا التنظيم قبل الحرب الفلسطينية عندما يقول : "كنا في شهر ابريل ١٩٤٨ ... وكان تنظيم الضباط الاحرار قابلاً على نفسه ... فقد كانت الرقابة شديدة تتحسس أثارنا من كل اتجاه ... " (٨) .

كان عبد الناصر قد نال سمعة طيبة بشجاعته وكفائه وعلاقته الانسانية مع الضباط أثناء القتال وقد أتاح له إشتراكه في الحرب الفلسطينية اكتشاف ماعدان الرجال واختبار شجاعة كل منهم وصدقه وصلابته , وقد ساعد عبد الناصر في قيادته للتنظيم أنه لم يكن له أنتماء سياسي واضح ولم تتبلور أفكاره بعد في نظرية محدودة , فأصبح باستطاعته أن يجمع حوله اليمين الوطني واليسار الوطني الى جانب الوسط الليبرالي , فضلاً عن عدد من الضباط المعروفين بشجاعتهم ووطنيتهم وليس لهم أي فكر سياسي محدد , لقد كان عبد الناصر من

الذكاء واللباقة بحيث جعل اليمين يضع فيه أملاً واليسار يضع فيه أملاً ولا يتورط هو بأي التزام .
شُكلت الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار عام ١٩٤٩ من خمسة أفراد هم : جمال عبد الناصر , كمال الدين حسين , حسن ابراهيم , خالد محي الدين , خالد عبد المنعم رؤوف , ولما اتسع نشاط التنظيم أنظم الى الهيئة التأسيسية في كانون الثاني ١٩٥٠ عبد الحكيم عامر , صلاح سالم , جمال سالم , عبد اللطيف البغدادي , أما زكريا محي الدين , وحسين الشافعي فقد انضموا سنة ١٩٥١ (٩) .
أزداد عدد الضباط الأحرار واصبحت تتكون حسب ترتيب تشكيلها من جمال عبد الناصر , كمال الدين حسين , حسن ابراهيم , خالد محي الدين , عبد الحكيم عامر , عبد المنعم رؤوف , صلاح سالم , عبد اللطيف البغدادي , جمال سالم , وأنور السادات , وكانت هذه الهيئة تحتوي على عبد المنعم عبد الرؤوف ممثلاً للإخوان المسلمين(١٠) .وخالد محي الدين ممثلاً لليسار الماركسي, وقد أُنخبَ عبد الناصر رئيساً لها بالأجماع وعمل على وضع ميثاق عام ١٩٥٠ يوضح اهداف الضباط الأحرار يرتبط به الجميع وترضى به كل القيادات الممثلة في الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار وتضمنت مايلى :

١. القضاء على الأستعمار وأعوانه الخونه من المصريين .
٢. القضاء على الأحتكار وسيطرة رأسمال المستغل على الحكم .
٣. القضاء على الأقطاع .
٤. إقامة جيش وطني قوي .
٥. إقامة عدالة اجتماعية.
٦. إقامة حياة ديمقراطية سليمة.

ويمكن أن نحدد خصائص وسمات تنظيم الضباط الاحرار كالآتي :-

١. أنه تنظيم عسكري خالص بمعنى أنه كان مقصوراً على الضباط في الجيش , أي قائماً على الوحدة المهنية .
٢. أنه تنظيم قائم على العلاقات الشخصية التي تربط أعضاءه بصرف النظر عن اتجاهاتهم الفكرية .
٣. الأتفاق على الهدف الوطني رغم تباين الاتجاهات الفكرية بين أعضائه , وكان يبحث فقط الالتقاء وبيتعد عن الصراعات الفكرية .
٤. أستقلالية التنظيم عن كل القوى والمنظمات الحزبية تنظيمياً , والتعهد بالمحافظة على هذه الأستقلالية في المستقبل .
٥. أنه تنظيم وضع لنفسه أهدافاً متواضعة , تمثلت في دفاعه عن مصالح الضباط وفي عملية الأستيلاء على الحكم , وفي مواقفه الاجتماعية والسياسية فيما بعد ذلك .
٦. عدم وجود أنماط فكرية محددة للتنظيم تعوق إستيعابه للخبرة الواقعية , ومن هنا كانت محاولاته المستمرة للانفتاح على الجماهير لتحسس مطالبها (١٢) . أصدرت الهيئة منشورات تحمل أسم "صوت الضباط الأحرار" صدر أولها في كانون الأول ١٩٤٩ ينادي بتحرير الوطن وتنظيم الجيش ومهاجمة الحكومة والعهد كله , وتتكلم عن الأسلحة الفاسدة , وكانت على اتصال ببعض الصحف الوطنية وخططت لأثارة قضية الأسلحة الفاسدة وقد أوضح أحد المنشورات هذه الأهداف بالقول "البيانات والحقائق الشعب يريد العدالة الاجتماعية ونحن ننادي بها , والشعب يريد القضاء على الأستعمار وأذنايه ونحن نسجل إرادته والشعب يلعن الأحلاف العسكرية والدفاع المشترك ونحن معه فيما يريد" (١١) . ساعد تنظيم العمل في الهيئة التأسيسية على اتساع نشاط التنظيم , فوصل عدد أعضائه في نهاية الفترة (١٩٤٩-١٩٥٢) الى ما بين ٩٠-١٠٠ عضو مع أنتشار التنظيم داخل جميع اسلحة الجيش . ويمكننا ان نجمل نشاط التنظيم حتى قيام الثورة بالأمر التالية :

١. نشر برنامج الضباط الأحرار داخل خلايا التنظيم .
٢. طبع المنشورات وتوزيعها على الضباط والصحف (بدأت تطبع أبتداءً من تشرين الثاني ١٩٤٩) في نسخ تتراوح ما بين ٢٥٠-٣٠٠ نسخة باسم "صوت الضباط الأحرار" .
٣. تدريب الفدائيين على القتال وتزويدهم بالسلاح والذخيرة .
٤. الاتصالات الشخصية بكل القوى الحزبية العلنية والسرية .
٥. ضم الاعضاء الجدد للتنظيم وتوسيع رقعة نشاطه .

أدى النشاط السري لتنظيم الضباط الاحرار دوراً أساسياً في معركة أنتخاباتنادي الضباط , فقد رشح لرئاسة النادي حسين سري عامر , رئيس سلاح الحدود ورجل الملك , فتكتل الضباط في الجمعية العمومية للنادي ضده عندما قرروا عدم جواز ترشيحه لأنه من قوات الحدود , وهي لا تعتبر سلاحاً لأنها تضم ضباطاً من مختلف الاسلحة , فكان هذا القرار صدمة للملك حولت الانتخابات الى معركة سياسية , ورشح الضباط الأحرار اللواء محمد نجيب لرئاسة النادي وقد نافسه في الأنتخابات ثلاثة هم اللواء حافظ بكري مدير المدفعية , واللواء ابراهيم الارناؤوطي مدير المهمات , واللواء سيد محمد مدير الصيانة , وقد فاز اللواء محمد نجيب بعدة مئات من الأصوات , ولم يحصل الثلاثة المنافسون ألا على (٥٨) صوتاً , وعندئذ أصدر الملك قراراً بحل مجلس الإدارة وتعيين مجلس إدارة جديد برئاسة علي نجيب قائد قسم القاهرة وشقيق اللواء محمد نجيب (١٣) .

اتخذ الضباط الأحرار موقفاً معارضاً للملك أثناء أحداث حريق القاهرة في (٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢) عندما أنزلت قوات الجيش الى القاهرة للقضاء على الانتفاضة الشعبية فأصدروا بياناً جاء فيه: "أن مهمة الجيش هي العمل على استقلال البلاد ... وان وجود الجيش في شوارع القاهرة إنما هو لاحتياط مؤامرات الخونة... ولكننا لا نقبل ضرب بالشعب , ولن نطلق رصاصة واحدة علمظاهرة شعبية ... يجب أن يفهم الجميع أننا مع الشعب الآن , ومع الشعب دائماً"^(١٤). وفي مثل هذه الظروف اجتمع الضباط الأحرار في كانون الثاني ١٩٥٢ واعدوا انتخاب جمال عبد الناصر مرة اخرى رئيساً للتتظيم بالإجماع لمدة سنة أخرى , وحدد المجتمعون شهر آذار عام ١٩٥٢ موعداً للثورة , لكن تطور الأحداث الداخلية دفع الى تأجيل الموعد حتى يوم ١٥ آب , ثم قدم موعد الثورة الى يوم ٢٣ تموز بعد أن وصلت أسماء الضباط الأحرار الى الملك فاروق^(١٥), والخشية من قيامه بتصفية التنظيم قبل التحرك ضده , فبدأ عبد الناصر يعقد الاجتماعات لوضع الخطط النهائية للثورة , وعقد آخر اجتماع لمجلس قيادة الثورة في يوم ٢٢ تموز في شقة خالد محي الدين , ووقع اختيار المشتركين في العملية على كلمة (النصر) كلمة السر , وأعد عبد الناصر كشفاً ب ٩٩ عضواً كان يجب أن يكونوا على علم بكلمة السر , ولتوزيع الواجبات التنفيذية عليهم , وأخذ على عاتقه تبليغ من يستطيع تبليغه من هؤلاء الأعضاء , وكان عبد الناصر وعبد الحكيم عامر قد ابغيا محمد نجيب بموعد الثورة , وطلبوا منه البقاء في منزله ليلة ٢٢/٢٣ تموز أثناء تحرك القوات ضماناً للسرية^(١٦).

استيقظت مصر كلها صباح يوم الأربعاء ٢٣ تموز ١٩٥٢ على البيان الذي أذاعه أنور السادات بلسان اللواء محمد نجيب الى الشعب المصري يحدد فيه أسباب الثورة بالقول: "أجتازت مصر فترة عصيبة من تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم إستقرار الحكم وقد كان لكل هذه العوامل أثر كبير على الجيش , وتسبب المرتشون والمعرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين".

وفي الساعة الثامنة والنصف من صباح نفس اليوم أذيع بيان آخر عن القائد العام للقوات المسلحة موجهاً هذه المرة الى ضباط القوات المسلحة مؤكداً أن عهداً جديداً قد بدأ وأن الجيش لن يتخلف عن ركب النهضة والرجولة والتضحية التي هي واجب كل جندي وضابط وكانت قوات الجيش في ذلك اليوم قد احتلت بعض شوارع القاهرة ومرافقها وفي اليوم التالي ٢٤ تموز أذاع اللواء محمد نجيب بصوته بياناً ثالثاً عن اسباب الثورة واغراضها اكد فيه ان الحركة التي قام فيها الجيش ليست لمصلحة فرد وانها حركة بأسم الشعب مستمدة من قلوب المواطنين وان الهدف منها الإصلاح والتطهير في الجيش وفي جميع مَرافق البلاد وطالب المواطنين الا ينصتوا الى الشائعات المغرضة. قرر مجلس قيادة الثورة خروج الملك فاروق من مصر دون محاكمة , وأن يدعه للتاريخ يحكم عليه , وكُف اللواء محمد نجيب بتقديم الأنداز الى الملك في يوم ٢٦ تموز بالتنازل عن العرش وجاء في الأنداز القول : "انه نظراً لما لاقتة البلاد في العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم في الدستور امتهانكم لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفرادها لا يطمئن على حياته أو ماله ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم في هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون في ضللك الحماية والامن والثراء الفاحش والأسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير ولقد تجلت آية ذلك في حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة , وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة في العدالة لذلك فوضني الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتم التنازل عن العرش لسمو ولي عهدكم الأمير أحمد فؤاد على أن يتم ذلك في موعد غايته الساعة السادسة من ظهر يوم السبت الموافق ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ والرابع من ذي القعدة سنة ١٣٧١ هـ . ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه والجيش يُحمَلُ جلالتم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج "

اعلن الملك فاروق تنازله عن العرش , وغادر الأسكندرية الأيطاليا , وجرى له توديع رسمي شارك فيه محمد نجيب ممثلاً لمجلس قيادة الثورة . تناولت وثيقة بريطانية مؤرخة في ٢ آب ١٩٥٢ تطور الأحداث في مصر التي ادت الى تنازل الملك فاروق عن العرش , وقالت في معرض تبريرها للثورة "لم يتمكن الجيش المصري أبداً من استعادة معنوياته التي فقدتها نتيجة اندحاره في فلسطين , وما رافق ذلك من عدم الكفاءة والفساد المشهود في المناصب العليا , حيث عانت البلاد ايضاً من سوء الإدارة ومن تدخلات ومؤامرات الملك والمقربين من القصر وفق نظام يقوم بالتعيين على اساس النفوذ وليس المؤهلات" وأشارت الوثيقة الى ان علاقة محمد نجيب بالثورة قد بدأت قبل حوالي ثمانية ايام من أندلاعها عندما وجهت اليه الدعوة ليكون قائداً لها , وقد اصبح قائداً عاماً للقوات العامة الذي طلب من الملك تعيين علي ماهر رئيساً للوزارة .^(١٧) ويبدو من قراءة الوثيقة بان الثورة كانت مفاجئة للبريطانيين في مصر , فبالرغم من النفوذ البريطاني الواسع والتدخل في كل شؤون مصر الداخلية إلا أن السفارة البريطانية لم تكن لتملك معلومات كافية عن تنظيم الضباط الأحرار ولم تعرف شيئاً عن اعضاءه البارزين حتى بعد إندلاع الثورة وتحرير هذه الوثيقة في ٢ آب ١٩٥٢ .

ثانياً- الثورة والتطورات الدستورية

١- التطورات الدستورية : صدر اول دستور لمصر عام ١٩٢٣ والذي خصّ في مادته الأولى أن مصر دولة ذات سيادة وهي حرة مستقلة وملكها لا يتجزأ ولا يتنازل عن شيء منه , وحكومتها ملكية وراثية , وشكلها نيابي وأكد الدستور على مبدأ سيادة الأمة فقال في المادة ٢٣ "جميع السلطات مصدرها الأمة واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور " واخذ الدستور بنظام الديمقراطية النيابية وبهذا أسند سلطة التشريع الى برلمان يتكون من مجلسين هما : مجلس الشيوخ ومجلس النواب , ويقوم النظام البرلماني على أساس أن عضو البرلمان يمثل الأمة بأسرها لا الدائرة التي إنتخبته وحدها , أما السلطة التنفيذية فيتولاها الملك والوزراء حسبما نصت المادة (٢٩) من الدستور^(١٨). وفي عام ١٩٣٠ صدر دستور جديد في عهد اسماعيل صدقي اتفق في كثير من احكامه مع دستور ١٩٢٣ الا انه خالفه في العديد من المسائل بهدف تقوية سلطة الملك مع اضعاف نفوذ البرلمان ولم يستمر هذا الدستور سوى اربع سنوات , حيث صدر عام ١٩٣٥ أمر ملكي بإعادة دستور ١٩٢٣ والذي أستمر حتى (١٠ كانون الاول ١٩٥٣) . وعند أندلاع الثورة في ٢٣ تموز أبقت على الدستور , وطلبت من الملك تكليف علي ماهر بتأليف الوزارة الجديدة , ثم طلبت الثورة من الملك فاروق التنازل عن العرش لولي عهده الامير أحمد فؤاد , فأصدر الملك فاروق الأمر الملكي الاتي : " نحن فاروق الاول ملك مصر والسودان لما كنا نرغب رغبة أكيدة في تجنب البلاد المصاعب التي نواجهها في هذه الظروف الدقيقة ونزولاً على ارادة الشعب قررنا النزول على العرش لولي عهدنا الامير احمد فؤاد واصدرنا امرنا بهذا الى حضرة صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه صدر بقصر رأس النين في ٤ ذي القعدة سنة ١٣٧١ , ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ "ولما كان احمد فؤاد الثاني قاصراً , فقد أعلن مجلس الوزراء في اليوم نفسه أنه تولى سلطات الوصاية وفقاً لإحكام الدستور , وقد جرى تعديل الدستور بحيث أصبح لمجلس الوزراء في حالة نزول الملك عن العرش وانتقال ولاية الملك الى خلف قاصر و لما كان مجلس النواب منحللاً شكل مجلس قيادة الثورة هيئة وصاية مؤقتة للعرش من ثلاثة اعضاء , وتتولى هذه الهيئة , بعد أداء اليمين أمام مجلس الوزراء سلطة الملك الى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة , وبناءً على ذلك

شكلت هيئة الوصاية في ٢ آب ١٩٥٢ من الأمير محمد عبد المنعم والقائمقام محمد رشاد مهناو الدكتور محمد بهي الدين بركات , وهكذا بقي النظام الملكي بعد الثورة لفترة من الوقت . وكان السفير البريطاني في القاهرة قد ابلغ حكومته في تقرير له عن مقابلته اللواء محمد نجيب رئيس الوزراء آنذاك بان اللواء محمد نجيب قال انه ينوي في المستقبل القريب تسمية لجنة من السياسيين المتقدمين في السن ومن آخرين لاعادة صياغة الدستور ويمكن أن يكون دستور عام ١٩٢٣ أساساً مع اجراء التعديلات اللازمة لتحويل الملكية الى ملكية دستورية , وأن الدستور يتضمن الابقاء على وصي للعرش يقوم بمهام الملكية الدستورية , إنتظار بلوغ ولي العهد السن القانونية , ونقل السفير على لسان محمد نجيب القول ان هنالك كثيرين من الناس يصرخون من اجل الجمهورية لكنه لا يحذ اجراء تغيير جذري وسريع هذا النوع , ويفضل اقامة ملكية دستورية ولن تطرح قضية الاختيار بين الملكية والدستورية في استفتاء شعبي كما أشارت بعض الصحف .

شكلت حكومة الثورة لجنة لوضع مشروع لدستور جديد يحل محل دستور ١٩٢٣ وينسجم مع اهداف الثورة وطبيعة المرحلة الجديدة , وقد رأت اللجنة بإجماع الاراء الغاء النظام الملكي وعلان الجمهورية خلافاً للراي الذي اوضحه اللواء محمد نجيب ووجدت في ذلك ضرورة دستورية وضرورة وطنية والضرورة دستورية تجعل من الشعب مصدراً ومرجعاً في وقت واحد وهي ضرورة وطنية إذ لا سبيل الى تحرير الشعب من المساوي الاستعمارية الا بإقناع المستعمر أن الشعب هو السيد الوحيد وأن الملك ليس سيد البلاد . وهكذا قررت قيادة الثورة في بيان لها الغاء الملكية وانهاء حكم اسرة محمد علي واعلنت الجمهورية في (١٨ حزيران ١٩٥٣) وتضمن البيان :

أولاً : الغاء النظام الملكي , وحكم أسرة محمد علي مع الغاء الالقاب من افراد هذه الاسرة .
ثانياً : إعلان الجمهورية , ويتولى الرئيس اللواء (أركان حرب) محمد نجيب قائد الثورة رئاسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته الحالية في ظل الدستور المؤقت .

ثالثاً: يستمر هذا النظام طوال فترة الانتقال ويكون للشعب الكلمة الاخيرة في تحديد نوع النظام السياسي الجمهوري واختيار شخص الرئيس عند اقرار الدستور الجديد (١٩) .

واعقب ذلك صدور اعلان دستوري في (١٠ كانون الاول ١٩٥٣) تضمن الغاء العمل بدستور سنة ١٩٢٣ , وتكوين لجنة لوضع مشروع دستور جديد وجاء في الاعلان القول : "قامت الثورة ولم يكن هدفها مجرد التخلص من ذلك الملك وانما كانت تستهدف الوصول بالبلاد الى ما هو اسمى مقصداً وابعد مدى وابقى على مر الزمن من توفير اسباب الحياة القومية الكريمة التي ترتكز على الحرية والعدالة والنظام حتى ينصرف ابناء الأمة الى العمل المنتج لخير الوطن". وهكذا أعلن بأسم الشعب سقوط ذلك الدستور, دستور ١٩٢٣ .

وبناءً على هذا الاعلان صدر في ١٢ كانون الثاني ١٩٥٣ مرسوماً بتأليف لجنة لوضع مشروع الدستور من خمسين عضواً , وفي ١٠ شباط صدر إعلان دستوري ببيان نظام الحكم خلال فترة الانتقال تضمن إحدى عشرة مادة تضمنت الامور الآتية :

١. يتولى قائد الثورة ومجلس الثورة أعمال السيادة العليا , وبصفة خاصة التدابير التي يراها ضرورية لحماية هذه الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها , وحق تعيين الوزراء وعزلهم .

٢. يتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية , ويتولى مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخص أعمال السلطة التنفيذية .

٣. يتالف من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء مؤتمر ينظر في السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات , ويناقش ما يرى مناقشة من تصرفات كل وزير في وزارته (٢٠) .

وهكذا أطلق الاعلان الدستوري يد قائد الثورة في اتخاذ ما يراه لحمايتها, وتخويله سلطة تعيين الوزراء وعزلهم , وتخويل مجلس الوزراء السلطتين التنفيذية والتشريعية , وبذلك فقدت السلطة التشريعية لسياسيتها فحسب بل وجودها أيضاً , كما خضع القضاء لسيطرة قائد الثورة , رغم النص الدستوري "أن القضاء مستقل لا سلطان عليه بغير القانون" فقد سمح هذا النص التدخل بواسطة القوانين التي تضعها السلطة التنفيذية, فبدأ ظهور المحاكم الخاصة لمحكمة الخصوم السياسيين فتعطلت الحريات الديمقراطية(٢١) .

وفي عام ١٩٥٥ صدر كتاب فلسفة الثورة , وفيه ظهر المزيد من الوضوح الأيديولوجي والفكري للنظام الجديد, وكانت لجنة صياغة الدستور قد قدمت في (١٧ كانون الثاني ١٩٥٥) مشروع الدستور الى مجلس الوزراء . إلا أن قيادة الثورة لم توافق على مشروع اللجنة ووضعت دستوراً آخرأ أعلن في (١٦ كانون الثاني ١٩٥٦) عرض لاستفتاء الشعب في (٢٣ حزيران) وحصل على الموافقة الشعبية بأغلبية ساحقة وتضمن هذا الدستور مقدمة وست أبواب وجاء فيه أن مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة وإن السيادة للأمة , وخصص الباب الثاني للمقومات الأساسية للمجتمع المصري , بينما أفرد الباب الثالث بالحقوق والواجبات العامة , وعالج الباب الرابع سلطات الدولة. وكان دستور ١٩٥٦ أول دستور جمهوري في تاريخ مصر , ونصت المادة (١٢١) من الدستور على أن يقوم مجلس الأمة بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه بترشيح رئيس الجمهورية , ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتاءهم فيه , ويعتبر المرشح رئيساً للجمهورية بحصوله على الاغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم في الاستفتاء , وقد صوت الناخبون لصالح الرئيس جمال عبد الناصر في الاستفتاء الذي أجري في (٢٣ حزيران ١٩٥٦) .

وعند اقامة الوحدة بين جمهورية مصر والجمهورية السورية في شباط سنة ١٩٥٨ صدر دستور الجمهورية العربية المتحدة في (٥ اذار ١٩٥٨) لتنظيم سير العمل الحكومي في فترة الانتقال ولحين الانتهاء من وضع الدستور الدائم وأقراره , وقد نص الدستور على ان الجمهورية العربية المتحدة جمهورية رئاسية, وأن السلطة التنفيذية مكونة من رئيس الجمهورية يعاونه عدد من نواب الرئيس والوزراء وهو الذي يعينهم ويعفيهم من مناصبهم وكان الرئيس جمال عبد الناصر قد انتخب لرئاسة الجمهورية العربية المتحدة في الاستفتاء الشعبي الذي أجري في ٢١ شباط ١٩٥٨ , أما السلطة التشريعية فيتولاها مجلس يسمى (مجلس الأمة) يتم اختيار أعضائه بقرار من رئيس الجمهورية , واشترط الدستور أن يكون نصفهم على الأقل من بين أعضاء مجلس الأمة السوري ومجلس الأمة المصري (٢٢) .

وبعد انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة , صدر اعلان دستوري في (٢٧ أيلول ١٩٦٢) بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا , نصت المادة الاولى من الاعلان على أن يكون التنظيم العام للسلطات العليا على الوجه الآتي : رئيس الدولة , مجلس الرياسة , المجلس التنفيذي , ورئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ويرأس مجلس الرياسة ومجلس الدفاع القومي وهو القائد الاعلى للقوات المسلحة , أما مجلس الرياسة فيقر السياسة العامة للدولة في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية ويراقب تنفيذها ,

والمجلس التنفيذي هو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة , ويتكون من رئيس المجلس التنفيذي والوزراء وهو مسؤول أمام مجلس الرياسة . وفي عام ١٩٦٤ صدر الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة , والذي نصت مادته الاولى "الجمهورية العربية المتحدة ديمقراطية اشتراكية , تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة , والشعب المصري جزء من الامة العربية " ورئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ويرشح مجلس الأمة رئيس الجمهورية ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتاءهم فيه , ومدة الرياسة ستة سنوات ميلادية ولرئيس الجمهورية أن يعين نائباً لرئيس الجمهورية أو أكثر , ويعفيهم من مناصبهم , ويعين رئيس الجمهورية رئيس الوزراء واعضاء الحكومة من الوزراء , ويعفيهم من مناصبهم , أما السلطة التشريعية فيمارسها مجلس الامة الذي يختار أعضاؤه بطريق الانتخاب السري العام . استمر العمل بالدستور المؤقت حتى وفاة الرئيس جمال عبد الناصر , ولم تحدث تطورات دستورية باستثناء صدور بيان (٣٠ مارس ١٩٦٨) الذي صدر في أعقاب هزيمة حزيران ١٩٦٧ , وتناول الإطار الفكري العام لكيفية البناء الداخلي للمجتمع المصري في جوانبه المختلفة وفي تقيمه للتطورات الدستورية التي شهدتها مصر خلال الفترة بين ١٩٥٢-١٩٧٠ يرى طارق البشري , القاص والمؤرخ من أفضل من درسوا تاريخ مصر الحديث "أن واحداً من الاصول العامة في بناء الدولة منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ , كان الدمج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية . أو استيعاب السلطة التنفيذية للوجود المستقل للمجلس التشريعي وافتقار وجود هذا المجلس أصلاً , ما يزيد على تسع سنوات في فترة الثمانية عشر عاماً التالية للثورة ... أما السمة الثانية فهي المركزية الشديدة في بناء اجهزة الدولة حتى تصل الى قمة الهرم في شخص رئيس الجمهورية ... ومن ثم جمع القائم على رأس الدولة سلطات تقرير السياسات وتشريعها وتنفيذها ... ومنها سلطة إصدار القوانين في غيبة المجلس النيابي , وتقيوضه في إصدارها احياناً مع وجود المجلس , ومنها منح بعض القوانين لرئيس الجمهورية , سلطة الاستثناء من احكامها , ثم تأتي السمة الثالثة للنظام السياسي ... وهي إستغناء التنظيم السياسي للدولة والمجتمع من مبدأ الحزبية في عمومها , سواء تعدد الاحزاب أم الحزب الواحد " (٢٣)

ثالثاً: التنظيمات السياسية

١- هيئة التحرير :لسد الفراغ الذي تركه حل الاحزاب السياسية , أعلنت الحكومة في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٣ عن قيام هيئة التحرير لخلق نوع من التعبئة الشعبية الشاملة خلف قيادة الثورة , ورفعت الهيئة شعار "الاتحاد والنظام والعمل" , وقد قسم النظام الاساسي للهيئة أهدافها الى اهداف قومية , اهداف داخلية , اهداف خارجية , وقد تحددت الاهداف القومية ب:

١- العمل على جلاء القوات البريطانية عن مصر بدون قيد أو شرط وتحرير البلاد من كل سيطرة استعماريه سياسية كانت ام اقتصاديه أم اجتماعية .

٢- العمل على مساعدة السودان وتمكينها من تقرير مصيرها بدون تدخل خارجي .

أما اهدافها الداخلية فكانت العمل على تحقيق المصالح الاساسية للشعب , واقامة مجتمع على اسس من الايمان بالله والوطن والثقة بالنفس , وتحقيق العدالة الاجتماعية ومراعاة حسن التوزيع للثروة ووسائل الانتاج واستثمار الموارد الطبيعية واقامة نهضة صناعية بصورة شاملة , وكفالة الحقوق والحريات من الناحيتين السياسية والاجتماعية , وضمان حرية الفكر والعقيدة وممارسة الطقوس والشعائر الدينية وتوعية وتبصير المواطنين بواجباتهم وحثهم على التضامن والعمل المنتج للنهوضللهوض بمسؤوليات الاصلاح للبلد.وتحددت الاهداف الخارجية في السعي الدائم الى تقوية ودعم العلاقات مع "الشعوب العربية" وتعزيز ميثاق جامعة الدول العربية لكي يكون وسيلة فعالة لتحقيق طموحات وآمال وآماني "الشعوب العربية" وصولاً الى اهدافها المشتركة , وتأكيد الاستعداد الدائم للتفاهم مع اي شعب يظهر حسن نوايا التمسك بمبادئ الامم المتحدة . وتضمن نظام الهيئة بعد ذلك معالجة مسائل العضوية , فالعضوية مفتوحة لكل ابناء مصر من ذوي السمعة الحسنة والاخلاق العالية , وقد قسم اعضاء الهيئة الى اعضاء عاملين واطباء منتسبين , ثم الجمعية العمومية التي تعد اعلى مستوى على صعيد التنظيم , والتي منحت اختصاصاتها الى هيئة اخرى هي المجلس الاعلى المؤقت , الى جانب اللجنة التنفيذية العليا والسكرتير العام (٢٤)

ويمكن القول ان هيئة التحرير تمتعت منذ بدأ قيامها بنظام اساسي على نمط حزبي محكم الى حد بعيد ولكن الممارسات الفعلية للهيئة والتي اتسمت بطابع اجتماعي في الاساس نأت بها بعيداً في واقع الامر عن لعب اي دور سياسي فعال وحلقت بالتالي فجوة واسعة بين تلك الممارسات وبين الاهداف الطموحة التي تضمنها ميثاقها والتي اتسمت بطابع سياسي واضح.ومن ابرز الانشطة السياسية للهيئة التحرير الدور الذي لعبته الهيئة في احداث مارس ١٩٥٤ . وذلك لأنها كانت الأطار الذي استطاع من خلاله قادة هيئة التحرير من ضباط الصنف الثاني في تنظيم الضباط الأحرار توجيه الاضرابات والمظاهرات العمالية التي نظمت لمعارضة قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ , كذلك فقد كانت عملية انشاء مراكز تدريب الشعب على استخدام السلاح للتصدي لقوات الاحتلال البريطاني ولمساندة الثورة ومناصرتها والدفاع عنها اذا ما تعرضت لمخاطر حقيقية من قبل قوات الاحتلال وكان هذا من الاعمال المهمة للهيئة . (٢٦) ولم يتعد العمر الفعلي لهيئة التحرير سوى حوالي الثلاث سنوات , وقد اختلفت الآراء حول تقييم الدور الذي لعبته هيئة التحرير بين مؤيدي ومعارضين , ورأى الرافضون لها ان تجربة هيئة التحرير تضييع للوقت والاموال وافتعال لحركة جماهيرية أبعد ما تكون عن الجماهير , لانها لم تنشأ عن طريق الجماهير وانما وضعت من اعلى , وأكد هؤلاء فشل الهيئة لانها ضمت عناصر إنتهازية لا تهمها سوى تحقيق مصالحها الذاتية استطاعت ان تبعدها عن اهدافها المرسومة , كما اثر الصراع داخل مجلس قيادة الثورة على نشاطها , وقد وقفت عاجزة أمام التطورات المتلاحقة على الساحة المصرية والعربية وبخاصة عند تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر .

أما مؤيدو الهيئة فيرون بانها قد ادت دوراً مهماً في التطورات السياسية التي مرت بها مصر. ودفعت الشعب للدخول في حلبة السياسة , واخذت على عاتقها مسؤولية الممارسات الديمقراطية لاومرة , ويمكن قبول الرأيين والتوفيق بينهما , فقد استطاعت الهيئة بفروعها المنتشرة في القرى والمحافظات من جر اعداد واسعة من الجماهير للمساهمة في الانشطة السياسية , لكن فتح باب الانتساب اليها على مصراعيه ساعد على بروز العناصر الطفيلية والانتهازية واستثمار أنشطة الهيئة وامكانياتها لخدمة مصالحهم الذاتية فضلا عن استمرار الصراع في داخل مجلس قيادة الثورة قد أثر في نشاطها , وجعلها عاجزة في النهاية عن متابعة التطورات السياسية الكبيرة التي مرت بها مصر بعد تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي عليها الامر الذي ادى الى حلها . وعلى اية حال فقد تقرر في أيار ١٩٥٧ الغاء هيئة

التحرير بصفة نهائية على ان تؤول ملكية فروع الهيئة ومشتملاتها في المدن والاقاليم الى الاتحاد القومي التنظيم السياسي الجديد .
٣- الاتحاد القومي

عندما صدر الدستور الدائم (١٦ كانون الثاني ١٩٥٦) نصّ في مادته (١٩٢) على القول "يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من اجلها الثورة وبحث الجهود لبناء الامة بناءً سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية" ويتولى الاتحاد القومي الترشيح لعضوية مجلس الامة , وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية (٢٧) . كان ذلك مؤشراً على عودة المؤسسات التمثيلية وبداية مرحلة جديدة من البناء الوطني بعد المرحلة الانتقالية التي تحمّل مسؤوليتها مجلس قيادة الثورة اكثر مما كان تنظيمياً ثورياً يمتلك ايدولوجية ثورية واضحة محددة . واستناداً لهذا اصدر الرئيس جمال عبد الناصر مرسوماً في (٢ تشرين الثاني ١٩٥٧) لتشكيل اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومي , وطبقاً للوثيقة التي صدرت عن اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومي عام ١٩٥٧ فقد استندت فكرة الاتحاد القومي الى ايجاد وحدة في العمل والفكر والادارة , ووحدة هذه الوثيقة مفهوم هذه الوحدة في انها وحدة الشعب العربي في الوطن العربي المتحرر من كل آثار الاستعمار واعوانه , وهو الذي يقرر مصيره ومستقبله بإرادته . أما اهداف الاتحاد القومي , كما وردت في الوثيقة فتتلخص في "أتاحة الفرصة للحاكمين والشعب للتعاون " من اجل علاج جميع المشاكل المحلية والقضايا العامة في ضل المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني , وتحقيق الديمقراطية السليمة التي تشعر الشعب انه يحكم نفسه بنفسه ولنفسه . وفي البناء التنظيمي فقد قسمت لتنظيم الاتحاد القومي فقد قسمت منظماته الى اربع مستويات هي : مستوى المنظمات المحلية , منظمات المناطق , المستوى الاقليمي , ثم المستوى القومي "على مستوى الجمهورية " وقد اعتبر هذا المستوى الاخير طبقاً للنظام الاساسي اعلى سلطة تنفيذية في الاتحاد القومي وانطبها تنفيذ البرامج والسياسات التي يضعها المؤتمر العام واللجنة العامة , وبعد قيام الوحدة المصرية السورية في شباط ١٩٥٨ وحل الاحزاب في سوريا , بدأ تشكيل لجان الاتحاد القومي في سوريا باعتبارها الاقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة ثم تقرر إدماج الاتحادين في اتحاد قومي واحد . (٢٨)

وهكذا يمكن القول إجمالاً ان فلسفة الاتحاد القومي كانت تقوم على ركيزتين : هما الديمقراطية الاجتماعية والوحدة الوطنية , وقد تمكن الرئيس عبد الناصر من أعضاء عمق إجتماعي تقدمي ثوري على فهم المسألة الديمقراطية حين اشار عبد الناصر الى ان الاتحاد القومي "مبني على تحرير الفرد من الاستغلال الاقتصادي والاستغلال والاجتماعي والاستغلال السياسي , وهو تنظيم قومي وطني ...كل الشعب يحمي وحدته" (٢٩) واجهت تجربة الاتحاد القومي تحديات ذات شأن هام وبارز وقد اتاح إطاره الفضايف فرصة للشرائح والطبقات الاجتماعية المعادية للثورة واهدافها لكي تتسلل اليه مستغلة بعض المتاعب والتحديات التي واجهتها الثورة : ومنها العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ وكارثة الانفصال في ايلول ١٩٦١ , حيث عجز الاتحاد القومي عن ان يكون الاطار التنظيمي الثوري الذي يحمي الوحدة , وهي الخطوة الثورية القومية الفذة في تاريخ العرب المعاصر كما يرى جورج قيصر (٣٠) .

وقد اعترف عبد الناصر بفشل الاتحاد القومي بقوله : "لقد أنشأنا الاتحاد القومي كمنظمة شعبية , وكشكل يحد من الصراع الطبقي ويتمثل خطأنا في اننا قد سمحنا للقوى الرجعية الدخول في الاتحاد القومي وتحالوا على شل نشاطه الثوري وحولوه الى منظمة لم تتماشى أعمالها مع مطالب الشعب الحقيقة " (٣١) ويضيف الى ذلك المؤلفان بيلياف وبريماكوف القول : "والواقع ان الاتحاد القومي شل وجوده عملياً , بعد أن خرجت سوريا من وحدتها داخل الجمهورية العربية المتحدة بوقت غير طويل , ولم يرتبط قصر عمره فقط بتسلط العناصر الرجعية وإنما ارتبط أيضاً بصورة وثيقة بالكثير من الاسباب , إبتداء من عدم تبلور تنظيم الاتحاد على الاطلاق , وإنتهاء بعدم وجود أساس ايدولوجي واضح لنشاطه" (٣٢) .

٣ - الأتحاد الاشتراكي العربي :

كان صدور القرارات الاشتراكية في تموز ١٩٦١ , وهي القرارات التي قضت بسيطرة الدولة الكاملة على الاقتصاد الوطني , وإقامة قطاع عام يضطلع بالدور الرئيسي في عملية التنمية بمثابة إيجاد صورة واضحة المعالم لأيدولوجية النظام المصري . وفي (٢٩ تشرين الاول ١٩٦٢) أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قراراً بتشكيل اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي . وفي (٨ كانون الأول) صدر القانون الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي وفتحت الابواب الى التنظيم في (كانون الثاني ١٩٦٣) .

أعتمد القانون الاساسي للاتحاد الاشتراكي على الميثاق الذي قدمه الرئيس عبد الناصر الى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية الذي أُنْعِد في (٢١ أيار ١٩٦٢) , وقد عرّف الميثاق الاتحاد الاشتراكي بالقول : "هو الطليعة الاشتراكية , التي تقود الجماهير , وتعبر عن إرادتها ... وهو الوعاء الذي تلتقي فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها ... ويضم بصفته تنظيمياً سياسياً شعبياً , قوى الشعب العاملة ويتمثل فيه تحالف هذه القوى في إطار الوحدة الوطنية " . (٣٣) حدد الميثاق ايدولوجية النظام المصري , وقد تمثلت هذه الأيدولوجية في خمس نقاط هي :

- ١- القومية : وتعني الأنتماء الى "الامة العربية" من ناحية , والولاء للامة العربية من ناحية اخرى .
- ٢- الاشتراكية : وهي تقوم على دعمتين هما : الكفاية والعدل , فالكفاية تعني توسيع قاعدة الثروة الوطنية , اي تحقيق تنمية إقتصادية حقيقية , أما العدل فيعني تكافؤ الفرص , اي ان يكون لكل مواطن نصيب عادل من الثروة .
- ٣- الحل السلمي للصراع الطبقي : تعرض الميثاق للصراع الطبقي كظاهرة حتمية وطبيعية في التاريخ الأجتاعي المصري , وان هذا الصراع لا يمكن حله عن طريق العنف وإنما يتم حله سلمياً في ظل الاشتراكية , فعن طريق الاتحاد الاشتراكي يمكن لقوى الصراع أن تتفاعل ديمقراطياً , وتحل خلافاتها بالاسلوب البناء والتنافس المشروع .
- ٤- الديمقراطية : ويقصد بها وضع السلطة كلها في يد الشعب وتطويرها لتحقيق أهدافه .
- ٥- الألتزام بالدين : أكد الميثاق حرية العقيدة والعبادة , وقدم القومية والاشتراكية بأعتبارها حقيقتين إسلاميتين وبالتالي لايد من الألتزام بالاسلام في السلوك الاشتراكي , كذلك رفع الميثاق من أهمية العلم والتكنولوجيا في تقدم العلم والمجتمع وأقرباهمية العمل واعتبره شرفاً ووضع ضمن القيم . وقد أنيط للاتحاد الاشتراكي القيام بعدة وظائف كانت من اهمها :

- ١- تنمية المجتمع : فقد عملت القيادة السياسية على ان تقوم بتنظيمات الاتحاد الاشتراكي بتعبئة التنمية .
- ٢- التنشئة السياسية : كان من بين مهام الاتحاد الاشتراكي أن يشارك في بناء الانسان المصري الجديد , ولذلك أسندت الى لجان الوحدات الاساسية مهمة القيام بتوعية الجماهير سياسياً للعمل الاشتراكي والديمقراطي التعاوني ولدعم مبادئ القومية العربية والتعريف بالحقوق والواجبات .
- ٣- الاتصال السياسي : كان من بين وظائف التنظيم نقل أهداف وسياسات وبرامج النظام السياسي الى الجماهير , ثم نقل المطالب والحاجات المحلية الى النخبة الحاكمة أي إتصال ذو قناتين .
- ٤- الرقابة السياسية : أنيطت بتنظيمات الاتحاد الاشتراكي مراقبة الاجهزة الادارية , بما يضمن فاعليتها ووصول الخدمات الى المواطنين في يسر ودون تمييز .
- ٥- حل المنازعات :إضطلع الاتحاد الاشتراكي بمهمة الاسهام في فض المنازعات التي تثور بين المواطنين -بعضهم بعض- أو مع الجهاز الاداري.(٣٥)

أقر المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ميثاق العمل الوطني في (٣٠ حزيران ١٩٦٢), بعدها أعلن الرئيس جمال عبد الناصر بانه يتصور أن عدد أفراد هذا الاتحاد سيكون خمسين الفا على الأكثر. وقال انه سوف ينزل القرى والمدن لاختيار هؤلاء الاعضاء , وكان واضحاً أن عبد الناصر يريد ان يتجنب الازعاج التي وقعت في التنظيمين السابقين (هيئة التحرير والاتحاد القومي) من حيث حشد جميع المواطنين ليكونوا أعضاء تحت دوافع مختلفة وقد تراجع عبد الناصر عن قراره بتحديد عدد أعضاء الاتحاد الاشتراكي , وقرر ان يكون الاتحاد الاشتراكي تنظيمياً شعبياً واسعاً يضم من يتقدم اليه بعد استبعاد الفئات التي تم عزلها سياسياً ومنعت من مباشرة الحقوق السياسية لمدة عشر سنوات (٣٦) ومع ذلك فإنه كان من المفروض ان يكون عدد أعضاء الاتحاد الاشتراكي محدداً او اقل بكثير من عدد الذين تقدموا لعضويته (٣٧) فقد بلغ عدد أعضائه على سبيل المثال , عشية العدوان الصهيوني في الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ وفقاً لتقديرات مختلفة من خمسة الى سبعة ملايين عضو الامر الذي جعل من الاتحاد تكويناً هائلاً , وغير جدير بتنفيذ مطالب الحزب السياسي , فقد أفقد التجانس وكان أعضائه اناساً متباينين وفي كثير من الاحيان متضادين في معتقداتهم السياسية وكانت النتيجة الاجمالية أن الجانب الأعظم من أعضاء الاتحاد الاشتراكي لم يتحولوا الى متنفذين نشطاء لحفظ الامن , الأمر الذي دفع جريدة الجمهورية القاهرة الى القول : "أستهان كثير من أعضاء الاتحاد الاشتراكي بواجبهم الاساسي ألا وهو خدمة الشعب والمجتمع " .(٣٨)

وبعد نكسة حزيران عام ١٩٦٧ جرت محاولة لتنشيط الاتحاد الاشتراكي تمثلت بصدر بيان (٣٠ مارس ١٩٦٨) , والذي نصَّ على ضرورة إعادة تشكيل الاتحاد الاشتراكي , وإعادة انتخاب أعضائه من القاعدة الى القمة , كما صدر القانون الاساسي للاتحاد الاشتراكي الذي استحدث منصب رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي, وتضمن برنامج ٣٠ مارس شعارات "الحرية من أجل المعركة, الديمقراطية من أجل المعركة, ومبادئ الدستور من اجل كل شئ من اجل النصر, كل شئ من اجل المعركة".

لم تعط هذه المحاولة نتائجها لوفاة الرئيس عبد الناصر في ١٩٧٠ (٣٩) .

التنظيم الطليعي (طليعة الاشتراكيين)

فشل الاتحاد الاشتراكي في تحقيق الاهداف التي تضمنها الميثاق , وأصبح تنظيمياً شبه مشلول فقد تأثيره وفاعليته وتحول من هيئة شعبية تمارس التنظيم الطليعي "طليعة الاشتراكيين" الى اداة يدي الرجعيين والرأسمالين المستغلين ولهذا عهد عبد الناصر الى اقامة التنظيم الطليعي في اطار الاتحاد الاشتراكي (٤٠) . ترجع بداية التنظيم الطليعي الى شهر حزيران عام ١٩٦٣ عندما عقد جمال عبد الناصر اجتماعاً حضره علي صبري , محمد حسنين هيكل , أحمد فؤاد , سامي شرف , وطلب أن يتصل كل واحد من الحاضرين بمجموعة من الذين يثق بهم , وان يشكل منهم خلايا لا يتجاوز عدد افراد كل منها عشرة أعضاء فقط , كما اشترط ان يكون الامر بصورة سرية , وقد بدأت في اعقاب ذلك عملية التجنيد للعضوية . أعلن جمال عبد الناصر لأول مرة في مؤتمر المبعوثين في الخارج الذي عقد بالإسكندرية في آب ١٩٦٦ عن وجود تنظيم سري داخل الاتحاد الاشتراكي وقال عبد الناصر "أن أعضاء الاتحاد الاشتراكي ٦ مليون وأنه لا يمكن أن يطلب منهم ان يكونوا ثوريين مرة واحدة , وبين يوم وليلة وكل ما اطلبه أن يكون لدينا أولاً مجموعة من الثوريين وقد بدأنا في تكوين الجهاز السياسي , ولكن بطريقة سرية وان هذه الطريقة سوف تستمر " . وقال "أن عدد افراد هذا الجهاز وصل الى عدة الاف وإن هنالك أشخاصاً دخلوه ثم خرجوا منه لأن إختيارهم لم يكن سلمياً" , وهكذا بدأ الناس في مصر يعرفون لأول مرة أن جمال عبد الناصر قد شكّل تنظيماً سرياً , وكانت فكرة مثل هذا الجهاز موجودة في يوغسلافيا . نصت لائحة التنظيم الطليعي على الا يزيد عدد أعضاء المجموعة على عشرة أعضاء , وان يسدد العضو اشتراكاً شهرياً , وتعقد المجموعات إجتماعاً اسبوعياً يخصص معظمه للجانب التقني بقراءة نشرات التنظيم السرية , وكانت تلك النشرات تناقش الازعاج السياسية الداخلية والعربية والعالمية , والجانب الاخر من الاجتماع يتضمن مناقشة الازعاج الداخلية , وقد تعرضت المجموعات لمشاكل الجماهير واساليب حلها , خاصة في المواقع التي يحتكون بها سواء في العمل أو في المسكن , وتكتب كل مجموعة محضراً بإجتماعها تسجل فيه آراء الأعضاء , أو قرارات المجموعة أو استفساراتها حول ما يغمض عليها من أمور ...ويقوم مقرر المجموعة بتسليم المحضر الى مستواه الاعلى , حيث انه يكون في لجنة من مستوى اعلى , وهكذا ... حتى تتجمع تقارير المجموعات وتلخص وترسل الى امانة التنظيم , واحياناً كانت ترسل محاضر المجموعات كما هي إذا رأى المستوى الاعلى أن بها ما يستحق أن يرسل كما هو ... أو اذا طلبت المجموعة ان يرسل رأيها كما هو (٤١) .

وهكذا يتضح أن تنظيم طليعة الاشتراكيين لم يكن هدفها التجسس او كتابة التقارير حول الافراد , فتلك مهمة تقوم بها اجهزة متخصصة , ويصعب ان تتصور ان قيادات سياسية تكون مهمتها كتابة تقارير حول افراد , وكان هدف التنظيم كما نقل على لسان عبد الناصر , سوف يتحول الى حزب وستكون هنالك احزاب اخرى الى جانبه , وقد بلغ عدد افراد التنظيم حوالي ربع مليون مواطن مصري , وكان اغلب الوزراء والمحافظين وعدد كبير من أعضاء مجلس الشعب , ومعظم أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي من بين أعضاء طليعة الاشتراكيين , ولم يكن في هذا التنظيم أعضاء مجلس قيادة ثورة يوليو , فقد اتخذ عبد الناصر قراراً بإبعادهم عن التنظيم , ويبدو وكأنه يريد لجيل جديد تولي مسؤولية العمل .

كان التنظيم في البداية نوعياً ان الإذاعة لها تنظيمها والصحافة لها تنظيمها والاطباء لهم تنظيمهم وهكذا , وفي مرحلة تالية تقرر ان يكون التنظيم على اساس الرقعة الجغرافية بحيث يتبع أعضاء التنظيم الحي الذي يسكنون فيه (٤٢) . لقد كانت نهاية التنظيم بوفاة عبد الناصر , وظهور الصراع مع السادات الذي وجه ضربة قوية للتنظيم بإعتباره يمثل مراكز القوى .

رابعاً : الأهداف الاقتصادية والاجتماعية

تضمنت مبادئ الثورة الستة , ثلاثة من المبادئ لتحقيق الثورة الاقتصادية والاجتماعية , وقد باشرت الثورة المصرية بتنفيذ مبادئها بعد اقل من شهرين من تفجيرها , ففي التاسع من ايلول ١٩٥٢ صدر قانون الاصلاح الزراعي متضمناً تحديد الملكية ومستهدفاً توزيع الارض على الفلاحين لاجداث تغييرات جوهرية في هيكل المجتمع الريفي والعلاقات القائمة فيه , وفي عام ١٩٥٥ . أنشأت الثورة "الجنة التخطيط" لوضع برمجة علمية للمشاريع التنموية (٤٣) . وفي عام ١٩٥٦ صدر الدستور الجديد الذي نص على ان الاقتصاد يدار طبقاً لخطة قومية شاملة وانشأت المؤسسات الاقتصادية عام ١٩٥٧ كهيئة قابضة على كافة الشركات التي تمتلك فيها الدولة ٢٥٪ من الاسهم او اكثر , وكانت وظيفتها الاساسية أعداد البرامج لاستغلال موارد هذه الشركات وتوجيهها نحو المشروعات الاستثمارية الجديدة , وتأسست اول وزارة للصناعة التي وضعت أول برنامج للتصنيع على مدى خمس سنوات , وكان ذلك البرنامج يفترض أن تقدم الدولة ٦١٪ من التمويل اللازم للاستثمارات وكان أغلبها مشروعات للتصنيع الثقيل وفي عام ١٩٥٨ صدر أول قانون للتنظيم الصناعي , وكان الغرض تدخل الدولة لتحديد نوع الاستثمارات الجديدة في الصناعة (٤٤) . وأولت الثورة اهتماماً خاصاً للقطاع الزراعي , فبعد صدور قانون الاصلاح الزراعي وضعت خططاً زراعية للتوسع في انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية , وجعل الأثمان الزراعي متاحاً لمتوسطي الفلاحين وصغارهم والتوسع في القروض الأثمانية على المحاصيل الزراعية لشراء مايلزم لزيادة الانتاج وعملت الثورة على تنويع الاقتصاد الزراعي المصري , فبعد ان كان يعتمد على القطن بالدرجة الاولى , أولت الحكومات الاولى للثورة عنايةً لاجداد محاصيل زراعية جديدة بمستوى إنتاجي كبير نسبياً كالقمح والبطاطا وقصب السكر والرز , وغيرها من المنتجات الزراعية , وكان لبناء السد العالي في أسوان وهو من اكبر المشاريع المائية في العالم دوراً مهماً في زيادة رقعة الاراضي الزراعية , إضافة لتوليد طاقة كهربائية هائلة , أعضاءت مئات القرى والمدن المصرية (٤٥) . لقد شهدت الفترة الاولى للثورة المصرية ١٩٥٢-١٩٦٢ بداية حقيقية للتوسع الاقتصادي الهائل الذي تمثل في ارتفاع الدخل القومي الحقيقي الى (٦٪) سنوياً وارتفاع معدل النمو للانتاج الصناعي الى (٨/٥٪) , وفي العام ١٩٦٠ اقترت مصر الخطة الخمسية الاولى كجزء من الخطة العشرية لمضاعفة الدخل القومي سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٧٠ ولقد استهدفت الخطة أهدافاً رئيسية عدة منها :

أولاً: مضاعفة الدخل في عشر سنوات

ثانياً: تحقيق عدالة أكثر في توزيع الملكية والدخل وزيادة تكافؤ الفرص .

ثالثاً: زيادة فرص العمالة .

وفي العام ١٩٦١ صدرت القرارات الاشتراكية , واصبح القطاع العام يسيطر على أكثر من (٥٠٠) مليون جنية تمثل ٨٠٪ من الاستثمارات الصناعية وقد تعرض الاقتصاد المصري الى ضربة قوية فكانت فترة ١٩٦٥-١٩٧٠ فترة الانتكاس والضغط , فقد وجه الكيان الصهيوني ضربة قاسية للجيش والاقتصاد المصريين فتدخلهم بناء جيش من جديد , بما يحاك من مشاريع للمنطقة وبالضغوط الخارجية على مصر ومنها (وقف المعونة الامريكية للقمح , اضطراب الدولة الى تمويل جزء كبير من رصيدها الى العملات الصعبة لشراء القمح من الاسواق العالمية) وفي مثل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة توفي الرئيس جمال عبد الناصر .

أما في مجال التنمية الاجتماعية فقد أولت الثورة اهتماماً مركزاً لاجداث إعطافة جذرية في تطور المجتمع المصري , وقد قال الرئيس عبد الناصر : "إن مجرد رفع علم الاستقلال الوطني لا يمكن أن يكون خاتمة النضال , بل هو على العكس من ذلك , أنه بداية النضال الحقيقي من اجل إعادة البناء الاجتماعي" . وفور قيام الثورة بدأت قوانين التأمينات الاجتماعية تصدر تبعاً , ففي ايلول ١٩٥٢ صدر مرسوم بإنشاء نظام للتأمين والادخار لموظفي الحكومة , وفي آب ١٩٥٥ صدر نظام مماثل للعاملين الخاضعين لقانون عقد العمل الفردي , وفي عام ١٩٥٧ صدر نظام المعاش لأفراد القوات المسلحة , وفي عام ١٩٥٩ صدر قانون تعويض أصابة العمل والعجز والوفاة , وفي عام ١٩٦٠ صدر قانون للتأمين والمعاشات لموظفي الحكومة ومستخدميها وعمالها , وقد شرح الرئيس عبد الناصر مضمون هذه القوانين وماتحقق من خطوات فقال عام ١٩٦٤ : "أصبح هناك نظام معاشات العمل الذي يطال كل العاملين , أصبحت هناك تأمينات ضد العجز المؤقت أو الدائم , أصبحت هناك تأمينات ضد البطالة" . أما في مجال التعليم فقد حرصت الثورة على انتهاج سياسة ذات شقين اولهما يهدف الى ديمقراطية التعليم , وكان ابرز ملامحها مجانية التعليم - في جميع المراحل , وتحقيق مشاركة طلابية نسبية , في ادارة الشؤون الطلابية من خلال الاتحادات الطلابية واثابتهما - المضمون الاجتماعي للتعليم , وقد تمثل في العمل على تعديل مناهج التعليم والتربية والفلسفة وخصوصاً في الكليات النظرية وقد تبع ذلك ادخال ما سمي بالمقررات القومية في جميع مراحل التعليم الجامعي , وادخال مادة التربية القومية في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي , هذا مع العمل على تطوير مناهج التاريخ بالذات في مراحل التعليم غير الجامعي في محاولة لاعادة كتابة التاريخ المصري والعربي على حقيقته (٤٦) . وعلى الرغم من سعة التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثتها الثورة , إلا أنها تعرضت لانتقادات لأنها كانت دون المستوى المرجو , وارتكز هذا الانتقاد على ان مساحة الاراضي الزراعية التي تم توزيعها على الفلاحين المصريين كانت ضئيلة مقارنة بالمساحة الكلية للأراضي الزراعية في مصر , كما ان كثير من الاسر الفلاحية المصرية ظلت دون ملكية زراعية يضاف الى ذلك زيادة نسبة متوسطي ملاك الاراضي على حساب اصحاب الملكيات الواسعة , وحدثت حالات تحايل من قبل كبار الملاكين عن طريق توزيع الاراضي على عدد من أفراد الاسرة , ولم تكن مكاسب العمال أيضاً على المستوى المنتظر , حيث استفاد من الاجراءات الاشتراكية عدد من المدراء والفنيين الذين يطلق عليهم ((التكنوقراط)) بدرجة اكبر مما استفاد العمال (٤٧)

خامساً: السياسة العربية والدولية لمصر

سعت الثورة المصرية منذ أيامها الاولى الى تحقيق الاستقلال الوطني الناجز , فتمكنت من توقيع إتفاقية الجلاء في (١٨ حزيران ١٩٥٤) وقامت بتأميم قناة السويس في (٢٦ تموز ١٩٥٦) , واستطاعت التصدي للعدوان الثلاثي في (٢٩ تشرين ١٩٥٦) ورفضت بشدة الارتباط بسياسة الاحلاف الغربية ومشروع ايزنهاور , وانفتحت مصر على محيطها العربي , وقال الرئيس عبد الناصر منذ البداية : " لا يمكن

لمصر ان تتحرك خارج إطارها العربي ... ولن تنهض مصر الا باوثق العلاقات مع اشقائها العرب" وقد أوضح عبد الناصر العلاقة الوشيجة لمصر مع امته العربية وقال: "عروبة مصر ليست مسألة سياسية ولا مسألة تكتيكية , وانما هي قدر وجود وحياة ... والخطر اللي يهدد الامة العربية خطر واحد خطر الاستعمار وخطر الصهيونية". وانطلاقاً من هذا التصور ساهمت مصر بشكل فعال في إنجاح ثورة الجزائر التي إنطلقت في أول تشرين الثاني عام ١٩٥٤ , وقد وفرت مصر الدعم المادي والمعنوي للثورة الجزائرية وشارك ضباط مصريون بإدارة العمليات العسكرية ضد القوات الفرنسية , الامر الذي جعل عبد الناصر العدو الرئيسي لفرنسا , واصبحت الحكومة الفرنسية تعتقد بأن القضاء على عبد الناصر هو الوسيلة الوحيدة لحل مشكلة الجزائر وثورتها المسلحة. (٤٨) وقد استمر هذا الدعم حتى حصلت الجزائر استقلالها عام ١٩٦٢ , كما ساندت مصر الثورة اليمنية في (٢٦ أيلول ١٩٦٢) وشاركت قوات مصرية في القتال الى جانب الثورة اليمنية حتى إستطاعت الصمود بوجه القوى المعادية ووقفت مصر موقف نفسه من الثورة في جنوب اليمن المحتل. أما على صعيد القضية الفلسطينية فقد حملت مصر لفترة طويلة هموم الفلسطينيين وحاولت بالتعاون مع العرب الآخرين , أن تحقق آمال المناضلين في الثورة الفلسطينية , حتى كانت نكسة مصر في الخامس من حزيران ١٩٦٧ فتحوّلت مصر عندها , لبناء التضامن العربي الذي يقدم دعماً وإسناداً عربياً موحداً لمنظمة التحرير الفلسطينية , كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في داخل الارض المحتلة وخارجها. وفي مجال السعي لتحقيق الوحدة العربية فقد باتت الوحدة العربية هدفاً سياسياً وقومياً وكان نضال عبد الناصر من أجل الوحدة نضالاً مستميتاً لانه يرى "أن الوحدة هي حركة شعوب امة واحدة تسعى الى تحقيق ذاتها". ومن هنا كان لقاء عبد الناصر مع سورية باتجاه الوحدة, فكانت الوحدة السورية المصرية التي تم الاعلان عنها في (٢٢ شباط ١٩٥٨) وولادة الجمهورية العربية المتحدة, التي كانت أول دولة للوحدة في العصر الحديث , والتي أريد لها أن تكون نواة لوحدة عربية شاملة , ولكن سرعان ما سقطت وحدث الانفصال في (٢٨ أيلول ١٩٦١) نتيجة لعوامل متعددة وقد حلل عبد الناصر هذه العوامل بقوله: "الوحدة ما كنتش أعداؤها أبداً بس الاستعمار واسرائيل , ولكن القوى الرجعية في الوطن العربي تحالفت مع الاستعمار ضد القومية العربية وضد الوحدة ... القوى المادية للتقدم كلها تعادي الوحدة ليه لأن الوحدة أعطت دائماً مضموناً اجتماعياً , القضاء على الاستغلال , القضاء على تحالف الاقطاع مع رأس المال , إقامة مجتمع الكفاية والعدل , إقامة مجتمع تذوب فيه الفوارق بين الطبقات ولهذا في سنة ٦١ تأمرت هذه القوى ضد الوحدة ... تأمر الاستعمار مع الصهيونية مع الرجعية من أجل فسخ هذه الوحدة , وحصلت النكسة في سبتمبر سنة ١٩٦١" (٤٩).

برز دور مصر على صعيد السياسة الدولية , فقد أرست دعائم حركة عدم الانحياز , وظهر دور عبد الناصر في مؤتمر باندونغ, وشاركت مصر في أنجاح جميع المؤتمرات الدولية الهادفة الى مقارعة الامبريالية العالمية والتصدي لها , وساهمت في دعم حركات التحرر العالمية , وبخاصة حركات التحرير الافريقية وبرز دور مصر في مؤتمرات الشعوب الافريقية أعوام ١٩٥٨, ١٩٦١, ١٩٦٣, وبرز أيضاً دورها الفعال في إنشاء منظمة الوحدة الافريقية .

الخلاصة

ظهر من خلال هذه الدراسة الامور التالية :

١. أدت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر قبل الثورة الى زيادة السخط الشعبي ضد النظام الملكي, وهو الامر الذي استثمره الضباط الاحرار للأطاحة بالنظام الملكي .
٢. نجحت الثورة المصرية في تحقيق بعض الاهداف التي وضعها الضباط الاحرار ومنها القضاء على الأستعمار واعوانه والقضاء على الاقطاع والاحتكار , والسعي لأقامة عدالة إجتماعية .
٣. أخفقت الثورة في اقامة حياة ديمقراطية سليمة , فاحتكر العسكر السلطة السياسية وقاموا بحل الاحزاب السياسية , واقامة تنظيمات سياسية تشرف عليها الحكومة وتقوم بتوجيهها والافادة منها لدعم الحكم القائم, ولم يحدث تبادل سلمي للسلطة السياسية .
٤. حاولت السلطة إقامة جيش وطني قوي , وانفتحت على دول المعسكر الاشتراكي , كما حاولت الغاء المعاهدات والامتيازات الاجنبية , الامر الذي أدى الى الصدام مع دول كبرى مثل بريطانيا وفرنسا .

الهوامش

- (١) عبد العزيز نوار , تأريخ العرب المعاصر , ج١, (بيروت-١٩٧٠) ص٢١٠.
- (٢) للتفاصيل عن هذه الحادثة ينظر: د.محمد أنيس ٤ فبراير ١٩٤٢ في تاريخ مصر السياسي, المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٢ .
- (٣) ثورة ٢٣ يوليو ... للحقيقة ج٤, جريدة الانباء - الكويت , ع ٢٠٠٢ في ١٩٨١/٧/٢٠.
- (٤) أنور السادات , قضية الثورة كاملة , ص ٥٣ .
- (٥) ثورة ٢٣ يوليو ... للحقيقة ولعبد الناصر , ج٦, جريدة الانباء-الكويت ع٢٠٠٤, ١٩٨١/ ٧/٢٢/ .
- (٦) د. محمد متولي, ثورات الشعب المصري ... الضباط الاحرار في الحكم, جريدة السياسي مصر /٣٢٦٤, ١٩٨١/١٢/٦ .
- (٧) ثورة ٢٣ يوليو ... للحقيقة ولعبد الناصر, ج٧, جريدة الإنباء, ع٢٠٠٦, في ١٩٨١/٧/٢٤
- (٨) يوميات عبد الناصر عن حرب فلسطين, تقديم محمد حسنين هيكل, ط١, (باريس-١٩٧٨) ص٢٣ .
- (٩) د.محمد متولي, ثورات الشعب المصري ... الضباط الاحرار في الحكم, جريدة السياسي, العدد٣٢٦٤, في ١٩٨١/١٢/٦
- (١٠) كان هناك في البداية أربعة من الضباط الاحرار من الاخوان المسلمين , وقد اختلفوا عنها فيما بعد , وهؤلاء هم : جمال عبد الناصر , وخالد محي الدين وكمال الدين حسين وعبد

- المنعم رؤوف . وقد تحول عبد الناصر الى اليسار الوطني , واعتنق خالد الدين الماركسية , وابتعد كمال الدين حسين عن الأخوان وأن كان يحمل ميولهم , اما عبد المنعم رؤوف فقد ضل موالياً لجماعة الاخوان ولذلك لم يدخل فيما بعد الى عضوية مجلس قيادة الثورة , أما بقية اعضاء الهيئة التأسيسية فلم تكن لديهم انتماءات سياسية واضحة , وان كان البعض منهم يفضل الفكر اللبرالي كزكريا محي الدين , والبعض الأخر الفكر الفاشي كمحمد انور السادات , والبعض وجد نفسه في العمل السياسي دون انتماء معين او مذهب يرتبط به .
- (١١) محمد متولي , ثورات , السياسي ١٩٨١/١٢/٦ .
- (١٢) ثورة ٢٣ يوليو ... للحقيقة , ولعبد الناصر ج٧, الانباء , ع٢٠٠٥ في ٢٣/٧/١٩٨١ .
- (١٣) المصدر نفسه , ج٤, ع٢٠٠٢ في ٢٠/٧/١٩٨١ . (١٤) نوار , المصدر السابق , ص١٢٣ .
- (١٤) ابلغ الصحفي احمد ابي الفتح , صاحب جريدة المصري , حرره ثروت عكاشة , ظهر يوم ٢٢ تموز ان الملك قد اعد كميناً لألقاء القبض على جميع الضباط الاحرار عندما ينتصف الليل .
- (١٥) ا.د.محمد متولي , ثورات الشعب المصري , ثورة ٢٣ يوليو , المقدمات , الدوافع , الطريق جريدة السياسي المصرية , ع٣٢٤ , ٢٢/١١/١٩٨٣ .
- (١٦) جميع البيانات منشورة في الصحافة المصرية وبخاصة الاهرام والايخار . من السير ستيفنسون الى السيد ايدن , القاهرة , سري رقم ١٧٩ في ٢ أغسطس ١٩٥٢ جريدة العرب , لندن , ع٢٤٦٢ في ١٢/٤/١٩٨٣ .
- (١٧) د.محمود حلمي , النظام الدستوري في الجمهورية العربية المتحدة , القاهرة - ١٩٦٥ , ص٣٩-٦٩ , الوثيقة المرقمة ١٠١١/٤١٣/٥٢-١٠١١/٤١٣/٥٢ , من السير رالف ستيفنسون الى السير جيمس بوكر في الخارجية البريطانية في ١٦ كانون الأول ١٩٥٢ , مجلة الوطن العربي , العدد ٣١٠ , في ١٦/٢١/١٩٨٣ .
- (١٨) د.محمد حلمي , المصدر السابق , ص ٨٧ (٢٠) المصدر نفسه ص١١٧ (٢١) المصدر نفسه ص٢٩١-٣٢٠
- (١٩) قضية ساخنة في ندوة ليماسول عبد الناصر وتجربته في الديمقراطية , جريدة الوطن الكويتية , ع ٣١٥٧ في ٥/١٢/١٩٨٣
- (٢٠) د.محمد عبد الحكيم دياب , الثورة العربية المعاصرة ص ص ٢٧١-٢٧٣
- (٢١) أحداث مارس ١٩٥٤ /تطور الأحداث داخل مصر بعد تصاعد الخلاف داخل مجلس قيادة الثورة , وبخاصة مع محمد نجيب الذي اقبل من منصبه في شباط ١٩٥٤ وتحت الضغوط أعيد الى منصبه في آذار , وأصدر مجلس قيادة الثورة بياناً تقرر فيه الدعوة لعقد جمعية تأسيسية مهمتها مناقشة الدستور الجديد وإقراره والقيام بمهمة البرلمان الى الوقت الذي يتم فيه , عقد البرلمان الجديد .
- (٢٢) تأريخ الديمقراطية في مصر , ج ١ , جريدة السياسة , ٥/٤/١٩٩٠
- (٢٣) دستور جمهورية مصر عام ١٩٥٦ , القاهرة - ١٩٥٦ , ص٤٥
- (٢٤) تأريخ الديمقراطية في مصر , جريدة السياسة ٥/٤/١٩٩٠ . (٢٨) المصدر نفسه .
- (٢٥) جورج قيصر , ٢٣ تموز من الثورة القومية الاجتماعية الى الثورة المضادة , جريدة تشرين , السورية , ع ١٥٦٦ في ٢٦/٧/١٩٨٠ . المصدر نفسه
- (٢٦) أيغور بيليايفود. أفغيني بريماكوف , مصر , في عهد عبد الناصر تعريب عبد الرحمن الخميسي , (بيروت-١٩٧٥) ص١٥٢ .
- (٢٧) الميثاق الذي قدمه الرئيس جمال عبد الناصر الى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية يوم ٢١ مايو ١٩٦٢ , (القاهرة - ١٩٦٢) ص١١٣
- (٢٨) للتفاصيل ينظر المصدر السابق .
- (٢٩) عبد الواحد الوكيل , أضواء على الاتحاد الاشتراكي العربي , ص٨
- (٣٠) وهم الذين طبق عليهم قانون الاصلاح الزراعي , ووضعت ممتلكاتهم تحت الحراسة , أو اعتقلوا , والذين صورت لهم اسهم تزيد على العشرة الآف جنيه , والذين ثبت اشتراكهم في افساد الحياة السياسية , وكل من اشتغل النقابات العمالية والمهنية والجمعيات التعاونية .
- (٣١) التنظيم السري والسادات محور جديد للصدام , جريدة الوطن الكويتية , ع ٣٠٤٠ في ٨/٨/١٩٨٣ . (٣٢) نقلاً من دبيليايف ود , بريماكوف , المصدر السابق , ص١٥٤ .
- (٣٢) ثورة ٢٣ يوليو في ذكرها التاسعة والعشرين , جريدة الانباء , الكويت , ع ٢٠٣٢ , ٢٠/٨/١٩٨٧ .
- (٣٣) عبد الواحد الوكيل , أضواء على الاتحاد الاشتراكي العربي , ص٨ .
- (٣٤) التنظيم السري والسادات محور جديد للصدام , مصدر سابق . (٣٩) المصدر نفسه .
- (٣٥) أسامة دعبول , ٢٣ تموز من الثورة القومية الاجتماعية الى الثورة المضادة , تشرين , ع ١٥١٦ في ٢٦/٧/١٩٨٠
- (٣٦) في ذكرى ثورة ٢٣ يوليو الناصرية , جريدة السفير , لبنان , ع ٣٣٠٣ , ٢٥/٧/١٩٨٣ .
- (٣٧) خليل أرزوقي , في ذكرى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ , مجلة اللواء , لبنان , ع ٣٧١٧ , ٢٣/٧/١٩٨١ (٣٩) في ذكرى ثورة ٢٣ يوليو الناصرية , مصدر سابق .
- (٣٨) محمد صفي الدين خربوش تقرير عن ندوة : أربعون عاماً على ثورة يوليو "نظرة الى المستقبل" ٢٦ تموز ١٩٩٢ , مجلة المستقبل العربي , العدد ١٦٥ , تشرين الثاني ١٩٩٢ ص١٥٣
- بول جونسون , حرب السويس , قدم له أنورين ييفان , (القاهرة - ١٩٥٧) ص ٦١-٦٢ . (٤١) إسامة دعبول , المصدر السابق .